

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن حول سوريا

28 أبريل/نيسان 2021

ترجمة غير رسمية

السيد الرئيس (السفير Dang Dinh Quy فييتنام)

1. يجتمع المجلس الاستشاري النسائي في جنيف هذا الأسبوع - للمرة الأولى بشكل شخصي منذ عام. أود أن أشكر السلطات السويسرية لتعاونها في جعل هذا الأمر ممكناً. تعمل عضوات المجلس الاستشاري النسائي بشكل فعال على تزويدي أنا وفريقي بمعلومات حيوية عن الوضع على الأرض ويقدمن لي المشورة بشأن العملية السياسية. وعلى الرغم من أنهن يمثلن وجهات نظر مختلفة حول العديد من القضايا وأنهن يأتين من خلفيات متعددة، إلا أنهن تواصلن البحث عن طرق للعمل سوياً حتى الوصول إلى اتفاق في كثير من الأحيان. في تتوعهن والتزامهن، فإنهن على دراية بما يواجهه العديد من السوريين - ويركزن على ما يريد العديد من السوريين تحقيقه لبلدهم.
2. دعونا لا ننسى أنه بالإضافة إلى التحديات التي تواجه جميع السوريين، فإن العديد من النساء قد تعرضن أيضاً للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والزواج المبكر والقسري والاتجار. ومع تزايد أعداد القتلى والجرحى من الرجال، فإن عدد النساء اللاتي تعين أسرهن قد ازداد أكثر من أي وقت مضى - كل ذلك على خلفية العنف والإرهاب والنزوح وعدم الاستقرار والفقر والجائحة.
3. عندما التقيت بعضوات المجلس الاستشاري النسائي يوم الإثنين، أعربن عن خوف مشترك من انقسام دائم في سوريا، وعن قلقهن من أن الخلافات بين الأطراف الخارجية ستؤدي إلى استمرار الصراع السوري. لكنهن تحدثن أيضاً بأمل وتصميم حول أهمية دفع العملية السياسية، وأهمية أن يسود هدوء دائم في جميع أنحاء البلد، وأهمية وضع دستور جديد يضمن الحقوق والحريات لجميع السوريين. كما عبرن عن رغبتهن في رؤية نهاية للنزاع - وتحقيق سلام مستدام بمشاركة هادفة من النساء السوريات، مع مراعاة سلامة المرأة وتوفير احتياجاتها الأساسية وصيانة كرامتها وحقوقها وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

السيد الرئيس،

4. أود اليوم أن أطلق تحذيراً للجميع - بأهمية إعطاء الأولوية للبحث عن تسوية للصراع السوري. فعلى الرغم من مرور أكثر من عام من الهدوء النسبي بالمعايير السورية، إلا أن أحداث هذا الشهر تذكرنا باحتمال انفلات الوضع بشكل أكبر أو تدهوره بسرعة.

- لقد شهد شمال غرب سوريا تصعيداً كبيراً. وشمل ذلك ضربات جوية على مستشفى تدعمه الأمم المتحدة ومخطر عن مكان تواجده في غرب حلب بالقرب من مخيمات النازحين المكتظة بالسكان، وعلى مقربة من الحدود السورية-التركية حيث يتم تسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود من قبل الأمم المتحدة، فضلاً عن قصف المناطق السكنية في غرب مدينة حلب.

- في 22 نيسان/أبريل، وقعت غارات جوية داخل سوريا للمرة الثانية خلال شهر ونسبتها الحكومة السورية إلى إسرائيل. مما أدى إلى قيام الحكومة السورية بتفعيل أنظمة دفاعها الجوي. وفي المقابل، قالت إسرائيل أن صاروخاً انطلق من سوريا أصاب بعد ذلك الأراضي الإسرائيلية، وإنها نفذت بعد ذلك ضربات أخرى داخل الأراضي السورية.

- كما واصل تنظيم داعش تصعيد نطاق ومدى هجماته في وسط وشمال شرق سوريا - ووردت معلومات أنه خلال إحدى الهجمات قامت خلايا التنظيم باختطاف عشرات المدنيين من ريف حماة.

- كما شهدت عفرين وتل رفعت وعين عيسى تصاعداً مستمراً في الأعمال العدائية.

- وفي القامشلي التي غالباً ما يسودها الهدوء، اندلعت التوترات وتحولت إلى مواجهة عنيفة الأسبوع الماضي، مما تسبب في سقوط ضحايا ونزوح بين المدنيين.

- ولا يزال جنوب غرب سوريا يعاني من عدم الاستقرار بشكل دائم، مع استمرار عمليات الاختطاف والقتل والاعتقال وانتشار الجريمة، وتحركات القوات التي تنذر بإمكانية تصعيد وشيك.

السيد الرئيس

5. من السهل جداً أن نعتاد على مثل هذه التطورات - والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها. ولكن من الضروري تحقيق وقف إطلاق النار على المستوى الوطني وفقاً للقرار 2254 - وأيضاً الوصول إلى نهج تعاوني للقضاء على الجماعات الإرهابية المدرجة على القوائم.

6. ينتابني القلق إزاء الوضع الاقتصادي الذي يواجهه الشعب السوري بعد عقد من الصراع والدمار والفساد وسوء الإدارة واقتصاديات الحرب والانهيار المالي اللبناني والجائحة والعقوبات. وعلى الرغم من استعادة الليرة السورية لبعض قيمتها هذا الشهر، على خلفية إجراءات الحكومة السورية، إلا أن أسعار المواد الغذائية لا زالت عند مستويات قياسية ولم يتراجع حجم التضخم. يعاني حوالي 12.4 مليون شخص الآن من انعدام الأمن الغذائي - بزيادة قدرها 4.5 مليون خلال العام الماضي فقط. ولا يزال نقص الوقود مصدر قلق رئيسي أيضاً.

7. أنا على يقين أن مارك لوكوك سيقوم بتسليط الضوء على الآثار الإنسانية لهذا الوضع في إحاطته - وبالتأكيد أيضاً على الزيادة الكبيرة في حالات COVID-19 في بعض المناطق وانقطاع وصول المياه لما يقرب من نصف مليون شخص في الحسكة. وسمحوا لي أيضاً أن أؤكد من طرفي، كما سيفعل مارك، على الأهمية الأساسية لوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومستمر ودون عوائق إلى جميع أنحاء سوريا، من خلال عمليات تسليم مكثفة عبر الخطوط وعبر الحدود. وقد شدد الأمين العام في إحاطته إلى الجمعية العامة على أن الاستجابة على نطاق واسع عبر الحدود لمدة 12 شهراً إضافية تظل ضرورية لإنقاذ الأرواح. وأناشد أعضاء المجلس التركيز على الوصول إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

8. إنني أقدر أيضاً، وأواصل مناشدتي، لضرورة استمرار المانحين في دعم الركائز الأساسية لخطة الاستجابة الإنسانية - المساعدات الإنسانية - الحماية - دعم القدرة على الصمود والوصول إلى الخدمات.

السيد الرئيس،

9. لقد عبر لي أعضاء المجتمع المدني على تتوعهم، والذين ما زالت أتواصل معهم عبر غرفة دعم المجتمع المدني التابعة للأمم المتحدة، عن مخاوف مشتركة بشأن الوضع المتدهور لمعظم السوريين. وقد لفتوا الانتباه في رسالة مشتركة ألقاها بعضهم مؤخراً في مؤتمر بروكسل في نهاية شهر مارس/آذار،

إلى الأثر المدمر لعشر سنوات من الحرب على النسيج الاجتماعي في سوريا، وعمليات النزوح المستمر، وتدهور أوضاع اللاجئين. ودعوا إلى زيادة البرامج الإنسانية وبرامج سبل العيش وتطبيق جميع الاستثناءات الإنسانية على أنظمة العقوبات. وشددوا على ضرورة إحراز تقدم فيما يتعلق بالآلاف الذين ما زالوا محتجزين أو مختطفين أو مفقودين، ودعوا إلى حل سياسي متسق مع قرار مجلس الأمن 2254. السيد الرئيس،

10 - اسمحو لي هنا أن أكرر نداء الأمين العام بشأن أهمية تجنب وتخفيف أي آثار للعقوبات على قدرة السوريين في الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي لمواجهة فيروس COVID 19.

السيد الرئيس،

11. واسمحو لي أن أؤكد مرة أخرى على أهمية تحقيق تقدم بشأن المعتقلين والمختطفين والمفقودين. فطالما ظل هذا الملف مجمداً إلى حد كبير، لن يتمكن العديد من السوريين حتى من البدء في التفكير في المضي قدماً، ولن يكون استعادة لحمة النسيج الاجتماعي السوري ممكناً. إنني على دراية مباشرة بالخسائر الفادحة التي تلحقها هذه القضية بالعائلات، من خلال اتصالاتي المتكررة مع أسر المعتقلين والمجموعات النسائية والمواطنين السوريين العاديين. وأعمل في هذا الشأن جنباً إلى جنب مع نائبتي، وبمساعدة الأعضاء المعنيين والمتفرغين في فريقتي لهذه المسألة، وانخرط بشكل مباشر مع الأطراف، وسنستمر في القيام بذلك. هذا ويشترك مكنتي أيضاً في مجموعة العمل المكونة من إيران وروسيا وتركيا، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفة مراقب، على الرغم من أن هذه المجموعة لم تجتمع إلا مرة واحدة في الأربعة عشر شهراً الأخيرة. وعلى الرغم من العدد المتواضع من المعتقلين والمختطفين الذين تم إطلاق سراحهم في عمليات إطلاق سراح متزامنة وبنسب مماثلة، لم يحرز أي من المسارين تقدماً حقيقياً. لقد قمنا بتقديم أفكار محددة، بما في ذلك إجراءات ملموسة للكشف عن مصير وأماكن تواجد الأشخاص المفقودين، ولكن تحتاج هذه الإجراءات إلى التفعيل. وأكرر في هذا الصدد مناشدتي للحكومة السورية وجميع الأطراف السورية الأخرى لإطلاق سراح المعتقلين والمختطفين بشكل أحادي، واتخاذ إجراءات ذات مغزى بشأن المفقودين - على نطاق يتناسب مع حجم هذه القضية الأساوية. سيكون عيد الفطر القادم مناسبة جيدة لهذا النوع من العمل.

السيد الرئيس،

12. إذا كان لهذا الصراع الذي يشهد تدويلاً كبيراً أن يتحرك نحو الحل، فنحن بحاجة إلى دبلوماسية دولية بناءة وشاملة بشأن سوريا لمحاولة تحقيق تقدم خطوة بخطوة. لقد ناقشت هذه المسألة مع الأطراف السورية وسأواصل القيام بذلك في لقاءاتي. كما ناقشتها أيضاً خلال لقاءاتي مؤخراً مع مسؤولين رفيعي المستوى في روسيا والولايات المتحدة وتركيا وإيران والعالم العربي وأوروبا وغيرهم من أعضاء هذا المجلس. وأقدر اعراهم عن اهتمامهم بهذه الفكرة. لكن في الوقت نفسه، من الواضح أن انعدام الثقة والرغبة في رؤية الآخرين يتحركون أولاً هما عاملان أساسيان يحكمان تفكير الأطراف إزاء هذا الأمر.

13. أتفهم هذا الأمر تماماً. لكن هناك عدة طرق للتغلب على هذه المخاوف. حيث يمكن النظر في أطر جديدة للنقاش الدولي أو تشكيل دولي جديد يضم الأطراف ذات المصلحة التي يمكنها تقديم شيء على الطاولة. ويمكن إجراء مشاورات استكشافية للمساعدة في اختبار الأفكار والاحتمالات والعمل على تجاوز غياب الثقة الذي يعرقل مثل هذا الجهد. يمكن للأطراف الرئيسية أن تحدد، بواقعية ودقة، الخطوات المتبادلة التي يمكنها اتخاذها وما تسعى إلى تحقيقه، من أجل تعزيز التقدم في تنفيذ القرار 2254. يمكن أيضاً أن تساعد مجموعة من الإجراءات المحددة في شكل صفقة متكاملة ومحددة جيداً دون غموض، والتنفيذ المتوازي وبشكل قابل للاختبار حسب الحاجة. لا توجد ضمانات بإيجاد أرضية مشتركة - لكنني مقتنع بإمكانية ذلك. فهناك ما يكفي من الأمور على المحك وما يكفي من المصالح المشتركة لدفعنا للمحاولة. ويجب أن نبدأ في وضع الأساس لمثل هذا الجهد - مع ادراكنا أنه سيتطلب وقتاً وجهداً ليؤتي ثماره. فمع الهدوء النسبي والهش الذي يسود على الأرض، ومع إدراك عدة عواصم للحاجة إلى المضي قدماً، نحن بحاجة إلى استكشاف ما هو ممكن. يجب ألا نضيع المزيد من الوقت في استكشاف هذا الأمر بجدية.

السيد الرئيس

14. لقد أخذنا علماً بالانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في سوريا في 26 أيار/ مايو. سوف تُجري هذه الانتخابات وفقاً للدستور الحالي، وهي ليست جزءاً من العملية السياسية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2254. الأمم المتحدة ليست منخرطة في هذه الانتخابات وليس لها تفويض للقيام بذلك. وتواصل الأمم المتحدة التأكيد على أهمية التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للصراع في سوريا. وفي هذا الصدد،

يفوض القرار 2254 الأمم المتحدة بتسهيل عملية سياسية تتوج بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق دستور جديد، تدار تحت إشراف الأمم المتحدة وفقاً لأعلى المعايير الدولية للشفافية والمساءلة، وبمشاركة جميع السوريين الذي تحق لهم المشاركة، بما فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر.

15. اسمحوا لي أن أنتقل في النهاية إلى اللجنة الدستورية – وأستهل ملاحظاتي بنقطتين على النحو التالي:

16. أولاً، ما هو بديهي، أن اللجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية. وقد تم تأسيسها وتمكينها بموجب اتفاق بين حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية، وبتيسير من الأمم المتحدة – وهذا الاتفاق هو المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية. وتعمل اللجنة وفقاً لهذه المعايير. وأكد أعضاء اللجنة على ذلك في مدونة السلوك التي اعتمدها بالإجماع. وأناشد الرئيسين المشتركين وجميع أعضاء اللجنة احترام المصطلحات الواردة في المعايير المرجعية في تعاملاتهم الرسمية. كما أناشدهم الالتزام بمدونة السلوك في خطاباتهم العامة.

17- ثانياً، لقد أوضحت أنه من أجل مصلحة السوريين أنفسهم، فإن الدورة السادسة للهيئة المصغرة للجنة تحتاج إلى التحضير بعناية. وأنه يجب أن تكون هناك ضمانات للتأكد من أنها ستلتزم بتنفيذ المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية، وأن تستعيد وتساهم في بناء بعض الثقة، وأن تحقق تقدماً في تفويض اللجنة بإعداد وصياغة إصلاح دستوري للموافقة الشعبية. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون الدورة السادسة مختلفة عن ذي قبل- مع بعض الأهداف الواضحة، وأساليب العمل الفعالة، وتعزيز التعاون بين الرئيسين المشتركين، ووضع خطة عمل للدورات المقبلة.

18. لقد عملت بصبر مع الرئيسين المشتركين لتبادل المقترحات بينهما وتبادل الآراء معي للتوصل إلى توافق في الآراء حول كيفية عقد مثل هذه الدورة. منذ إحاطتي الأخيرة، أدى استخدام مصطلحات غير متسقة مع المعايير المرجعية والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية والخلافات حول المنهجية إلى طريق مسدود. وقد توصلت إلى تقييم بأنه لا يمكن التغلب على هذه الخلافات من خلال الاستمرار في تبادل المقترحات بين الرئيسين المشتركين. وبالتالي، فقد أرسلت لكلا الرئيسين المشتركين في 15 أبريل/نيسان مقترحاً توافقياً، مبنياً على الأفكار الجيدة التي تضمنتها مقترحات كل منهما، وطلبت منهما ابداء قدر من المرونة. واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى أنه من المؤسف أن بعض العناصر السرية للمناقشات الجارية وجدت طريقها إلى

وسائل الإعلام. وإني على يقين من أن هذا المقترح التوافقي، في حالة تنفيذه، سيساعد اللجنة على المضي قدماً في إنجاز عملها بشكل تدريجي. وقد التقيت أيضاً مؤخراً مع أعضاء اللجنة من المجتمع المدني من الثلث الأوسط.

19. قبل هذه الإحاطة مباشرة، تلقيت رداً رسمياً على مقترحي من الرئيس المشترك المسمى من قبل هيئة التفاوض السورية. وأبلغت من قبل الرئيس المشترك المسمى من قبل الحكومة السورية أنني سألتقى رده بشكل رسمي الأسبوع المقبل. سأنتظر رد كل من الرئيسين المشتركين قبل تقديم المزيد من التعليقات. في الوقت الحالي، اسمحوا لي أن أقول إن الأمم المتحدة على استعداد من الناحية اللوجستية لعقد دورة سادسة في أقرب وقت ممكن بمجرد التوصل إلى اتفاق بين الرئيسين المشتركين.

السيد الرئيس،

20. اللجنة الدستورية ما هي إلا جزء مما يجب أن يكون عملية أوسع لتنفيذ القرار 2254 - وهي عملية يمكن المساعدة في إطلاقها بشكل تدريجي من خلال الخطوات المتبادلة. وهذه العملية الأوسع نطاقاً ضرورية لخلق بشكل تدريجي الظروف الآمنة والهادئة والمحايدة التي يمكن أن يترسخ فيها إصلاح دستوري توافقي ومدعوم على نطاق واسع في سوريا. هذه هي نفس الشروط المطلوبة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين السوريين ولإجراء الانتخابات المنصوص عليها في القرار 2254. لا يمكننا الوصول إلى هذه الأهداف دفعة واحدة. لكن هناك خطوات يمكن اتخاذها لتوليد بعض الحركة، ويتطلب ذلك دبلوماسية دولية بناءة لتحديد ما وتنفيزها. أنني منفتح على أي اقتراحات أو نصائح في هذا الشأن، لكن لا أرى سبيلاً آخر غير هذا لمساعدة الشعب السوري على الخروج من أزمته الرهيبة نحو مستقبل أفضل يلبي تطلعاته المشروعة ويعيد سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

شكراً السيد الرئيس.